

فرنسا تطارد عمالقة التكنولوجيا ضريبيا

مساع لانتزاع موافقة أميركية ضمن منظمة التعاون الاقتصادي

أبدت فرنسا إصرارا كبيرا على ملاحقة عمالقة التكنولوجيا ضريبيا مهما كانت التكاليف عبر حشد جهود العالم للوقوف خلفها رغم معارضة الولايات المتحدة، في خطوة يرى خبراء أنها تأتي في ظل عدم وجود إطار موحد حتى الآن للدخول في هذه المغامرة.

باريس - حركت فرنسا مرة أخرى المياه الراكدة لمسألة فرض ضرائب عالمية على شركات التكنولوجيا العملاقة، والتي تعد من أبرز القضايا المثيرة للجدل والعالقة مع الولايات المتحدة منذ نحو ثلاث سنوات.

وتبدي باريس إصرارا كبيرا على أن اتفاقا دوليا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لخلاف عبر الأطلسي بشأن كيفية فرض الضرائب على شركات الخدمات الرقمية العملاقة.

وكشفت مصادر قريبة من وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير لوكالة الأنباء الألمانية أن اتفاقا من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو "المخرج الوحيد" للزراع.

وتربط باريس في مواصلة المحادثات الدولية بشأن الضريبة الرقمية في المنظمة، التي هدت واشنطن بالانسحاب منها في يونيو الماضي.

وحثت فرنسا إدارة الرئيس دونالد ترامب العام الماضي إلى تسريع العمل داخل المنظمة من أجل الاتفاق على ضريبة عادلة ومشتركة على عمالقة الإنترنت على المستوى العالمي بهدف تجنب تزايد الضرائب محليا.

وقال لومير في تصريحات صحافية حينها "أمل أن نتكمن من التوصل بحلول 2020 إلى اتفاق في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول فرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى".

وأضاف "عندما يتم التوصل إلى اتفاق في المنظمة، سنوقف حينها العمل بضربتنا الوطنية".

وتعد فيسبوك الأميركية من أبرز الشركات المستهدفة باعتبار القاعدة الجماهيرية الكبيرة التي تحظى بها على مستوى العالم إلى جانب عمالقة وادي السيليكون الآخرين والتي من بينها أمازون وأبل وغوغل ومايكروسوفت.

وجاءت تلك التعليقات بعد أن أعلن الممثل التجاري الأميركي، روبرت لايتهايزر الجمعة الماضي عن رسوم عقابية جديدة بنسبة 25 في المئة على عدد من المنتجات الفرنسية، بما في ذلك مستحضرات التجميل وحقائب اليد.

ووفق لايتهايزر لن يتم تطبيق التعريفات لفترة أولية قدرها ستة أشهر، ما يعني أن هناك مجالا للتفاوض بين واشنطن وباريس من أجل التراجع عن ذلك في حال توصل الجانبان إلى توافق على النقاط العالقة.

وقد دخل النيبذ الفرنسي في تقاطع نيران الحروب التجارية المتزايدة، والتي قاسمها المشترك تدمير الإدارة الأميركية من السياسات التجارية لعدد كبير من دول العالم، في ظل عدم استعداد أي منها للرضوخ لإملاءات واشنطن.

وكانت باريس وواشنطن تتجهان إلى نزاع تجاري حول الضريبة على شركات التكنولوجيا إلى أن اتفقتا في يناير الماضي على أن تعلق فرنسا ضريبة جديدة على الشركات حتى ديسمبر لحين التوصل لاتفاق عالمي.

ولكن الولايات المتحدة انسحبت من المحادثات في يونيو الماضي، بشكل مؤقت على الأقل، وهو ما يجعل الأمور تتعقد بين البلدين.

وأصبحت معدلات الضريبة المنخفضة الفعالة التي تدفعها بعض الشركات متعددة الجنسية، وخاصة الشركات الرقمية، قضية مثيرة للجدل بشكل متزايد في الأعوام القليلة الماضية.

ويأتي الإصرار الفرنسي في الوقت الذي أصبحت معدلات الضريبة المنخفضة الفعالة التي تدفعها بعض الشركات متعددة الجنسية، وخاصة الشركات الرقمية، قضية مثيرة للجدل بشكل متزايد في الأعوام القليلة الماضية.

ويأتي الإصرار الفرنسي في الوقت الذي أصبحت معدلات الضريبة المنخفضة الفعالة التي تدفعها بعض الشركات متعددة الجنسية، وخاصة الشركات الرقمية، قضية مثيرة للجدل بشكل متزايد في الأعوام القليلة الماضية.

ويأتي الإصرار الفرنسي في الوقت الذي أصبحت معدلات الضريبة المنخفضة الفعالة التي تدفعها بعض الشركات متعددة الجنسية، وخاصة الشركات الرقمية، قضية مثيرة للجدل بشكل متزايد في الأعوام القليلة الماضية.

استفحال الأزمة المالية يتجسد في تقلص دخل الفرد الجزائري

الحكومة تحت الخطى لإطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي



تخز المدخيل آخر ما كان ينقص الجزائريين

درجحت الجزائر إلى تصنيف جديد أقل من التصنيف السابق في حساب الدخل.

وهذا التصنيف الجديد يرسم عام 2019 لا يأخذ بعين الاعتبار آثار جائحة كورونا، مما يترشح العديد من الدول في أن تعرف تغيرا خلال تقييم السنة المقبلة.

ويعد تراجع الجزائر في التصنيف الأول منذ 2008، حيث ظلت البلاد منذ تلك الفترة وإلى غاية العام 2018 ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، بعدما كانت في الشريحة الأدنى بين سنوات 2004 و2007.

وتدعم الحكومة كل شيء تقريبا من المواد الغذائية الأساسية إلى الإسكان والأدوية والوقود، لكن مع تقلص مواردها قد تجد نفسها في ورطة محتملة على المدى البعيد.

وتواجه العديد من القطاعات الكثير من التحديات، كما أن الحديث عن كون السياحة تعافت خلال السنوات الأخيرة وأن هناك خططا لتطويرها لا يعكس جدية السلطات في التعامل مع الأزمة الاقتصادية بالشكل المطلوب.

ولذلك تزايد الشكوك في فرص نجاح محاولات السلطات لتحفيز النمو الاقتصادي بعيدا عن عوائد صادرات النفط في ظل استمرار ارتباطها في حل المشاكل المزمنة.

وتوقع خبراء أن تتعدى مداخيل الخزينة الجزائرية من العملة الصعبة 30 مليار دولار، في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، لاسيما وأنه يشكل مصدر الدخل الوحيد للبلاد.

وكانت السلطة الجزائرية قد راجعت المنظومة التشريعية للمحروقات والاستثمارات، بوضع حوافز جديدة للبراس المال الأجنبي، إلا أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد أطل من عصر الترقب، قبل أن تدخل تداعيات جائحة كورونا على الخط وتهوي بكل التوقعات والأمال في النهوض بالاقتصاد المحلي.

وشكل استمرار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإلغاء أي وجود للنظام السابق، إضافة إلى أزمة النفط ووباء كورونا المستجد، أبرز التحديات التي واجهت الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون خلال المئة يوم الأولى منذ توليه سدة الحكم.

وخلطت هذه الأزمات، وخاصة وباء كورونا، أوراق ساكن القصر الرئاسي الجديد لتجبره على إعادة ترتيب أجدته السياسية بما يتناسب مع الوقائع الجديدة.

اعتبر خبراء أن محاولات السلطات الجزائرية إنقاذ البلاد من ورطة تراجع عائداتها النفطية وما تبعه من انعكاسات على دخل المواطنين السنوي، الذي سجل تراجعا لأول مرة منذ 2008، ستزيد من تعقيد المهمة التي وصفت بـ"المستحيلة"، في ظل الظروف الراهنة بسبب جائحة كورونا.

كما أشار إلى أن احتياطات النقد الأجنبي قد تصل إلى مستوى متدن يبلغ نحو 36 مليار دولار في نهاية هذا العام، أي ما يكفي لثمانية أشهر من الاستيراد فقط، بعدما كان في حدود 62 مليار دولار.

ويبدو أن كل تلك المؤشرات سوف تضع الجزائر أمام منعطف اقتصادي واجتماعي وحتى سياسي صعب ومعقد لا يمكن أن تعالجه الخطة التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق هذا الأسبوع.

وبدأت تداعيات المؤشرات المذكورة تتجلى في فقدان الفرد الجزائري لقدر من الدخل الإجمالي السنوي، وفق الإحصائيات التي كشف عنها البنك الدولي مؤخرا، لتنزل بذلك الجزائر من درجة في الأعلى إلى الأسفل، ضمن خانة الدول ذات الأجرور المتوسطة.

وصنف البنك الدولي، الجزائر إلى جانب كل من السودان وسيريلانكا، في الشريحة الأدنى من لائحة البلدان متوسطة الدخل، بعدما كانت في العام الماضي ضمن الشريحة العليا، وقدر متوسط التقلص بحوالي 90 دولارا للفرد الواحد.

ووفق الدراسة التي أعدها الخبيران عمر سراج الدين وندي حمادة، بعنوان "تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2020 - 2021"، فإن الدخل الإجمالي تراجع إلى مستوى مقلق.

وأشار الخبيران إلى أن نصيب دخل المواطن الجزائري تراجع مع بداية الشهر الجاري ليصل إلى 3970 دولارا قياسا بنحو 4060 دولارا بمقارنة سنوية.

والتقدير الخاص بالبنك الدولي يتم على أساس مراجعة التصنيفات المعتمدة من قبل هيئة بروتون وود في حساب ترتيب الدول حسب مستويات الدخل.

وبناء على التصنيف فإن البنك يقسم العالم إلى 4 مجموعات هي البلدان منخفضة الدخل، الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل.

ولفتت الدراسة إلى أن تحرك المعطيات المعتمدة في التصنيف، ومن المنتظر أن يواصل مستوى النمو الاقتصادي الانحدار حتى نهاية العام الجاري إلى أكثر من ناقص 5 في المئة، وهو اختلال سيؤدي حتما إلى هزات خطيرة على الاستقرار الداخلي.

وتوقع حميدوش في تدوينة له على فيسبوك أن يصل عجز الميزانية إلى نحو 20 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام الجاري. ويضاف إلى ذلك دين عام ينتظر أن يصل إلى أكثر من 60 في المئة بنهاية العام الجاري، قياسا بما كثر من 43 في المئة العام الماضي.



صابر بليدي
صاحبه جزائري

الجزائر - بدأت انعكاسات الأزمة المالية في الجزائر تتجلى بوضوح في مؤشرات عديدة بينها دخل الفرد، تندر بصعوبات معقدة تنتظر الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية.

وتزايد ضبابية الخروج سريعا من المشكلة في ظل استمرار تعثر جهود البحث عن بدائل للربح النفطي، حيث فقد الفرد الجزائري قدرا من الدخل السنوي، في ظل تسارع تبخر مدخرات النقد الأجنبي.

وقدم الخبير الاقتصادي محمد حميدوش، مؤشرات مقلقة عن مصير الوضع العام في البلد النفطي العضو في منظمة أوبك، بسبب الإحصائيات السلبية، الأمر الذي سيضع السلطات المختصة أمام اختبارات صعبة في المدى القريب، في ظل غياب بدائل حقيقية لتوفير الحاجيات الضرورية للبلاد.

وذكر أن المؤشر الديموغرافي ما فتئ يتصاعد، حيث تشير أحدث البيانات أن عدد السكان بلغ في مطلع الشهر الجاري أكثر من 44 مليون نسمة، يقابله نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدر في العام الماضي، بنحو 0.7 في المئة.

90

دولارا هو متوسط انخفاض الدخل السنوي للمواطن الجزائري، وفق البنك الدولي

ومن المنتظر أن يواصل مستوى النمو الاقتصادي الانحدار حتى نهاية العام الجاري إلى أكثر من ناقص 5 في المئة، وهو اختلال سيؤدي حتما إلى هزات خطيرة على الاستقرار الداخلي.

وتوقع حميدوش في تدوينة له على فيسبوك أن يصل عجز الميزانية إلى نحو 20 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام الجاري.

ويضاف إلى ذلك دين عام ينتظر أن يصل إلى أكثر من 60 في المئة بنهاية العام الجاري، قياسا بما كثر من 43 في المئة العام الماضي.



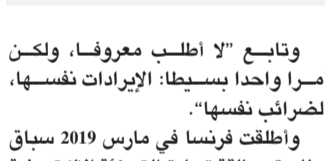
برونو لومير

عندما تتفق في المنظمة سنوقف حينها العمل بضربتنا



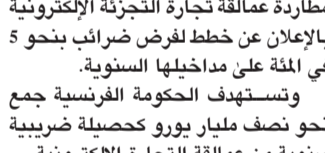
روبرت لايتهايزر

سنفرض رسوما بنسبة 25 في المئة على منتجات فرنسية



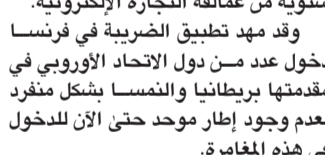
صابر بليدي

صاحبه جزائري



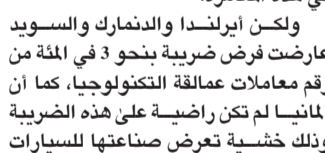
محمد حميدوش

المؤشر الديموغرافي يتصاعد ويقابله انحدار في النمو



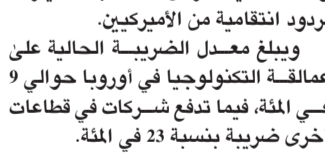
صابر بليدي

صاحبه جزائري



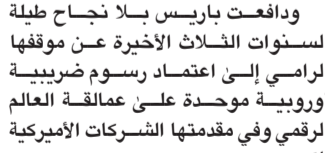
محمد حميدوش

المؤشر الديموغرافي يتصاعد ويقابله انحدار في النمو



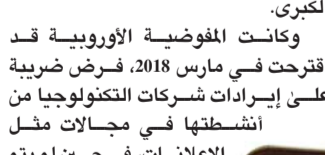
صابر بليدي

صاحبه جزائري



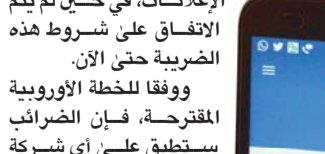
محمد حميدوش

المؤشر الديموغرافي يتصاعد ويقابله انحدار في النمو



صابر بليدي

صاحبه جزائري



محمد حميدوش

المؤشر الديموغرافي يتصاعد ويقابله انحدار في النمو



صابر بليدي

صاحبه جزائري



محمد حميدوش

المؤشر الديموغرافي يتصاعد ويقابله انحدار في النمو



صابر بليدي

صاحبه جزائري